إصرار الوزارة على إدارته يثير الشكوك

كربلاء: إشراك المحافظات في ملف الكهرباء خطوة ايجابية

□ كربلاء / المدى

جانب من استمرار العمل في كربلاء للنهوض بواقع الكهرباء

أكدت محافظة كربلاء أن طرح مجلس النواب ملف الكهرباء للاستثمار وإشراك مجالس المحافظات به خطوة ايجابية، وفيما بينت أن إصرار وزارة الكهرباء على إدارة هذا الملف "أمر يثير الشكوك"، طالبت البرلمان بفتح تحقيق بهذا الموضوع.

وقال رئيس مجلس كربلاء محمد الموسوي لـ"السومرية نيوز"، إن "مجرد تفكير مجلس النواب بطرح قطاع الكهرباء للاستثمار وإشراك مجالس المحافظات في حل هذه المشكلة يعد تطورا إيجابيا"، مبينا أن على البرلمان أن "يقر منذ زمن بفشل وزارة الكهرباء في تحقيق نجاحات بإدارة هذا الملف".

وأضاف الموسوي أن "العراق لن ينعم بالكهرباء ما دامت وزارة الكهرباء ممسكة بهذا الملف"، مشيرا إلى انه "تم إنفاق مليارات الدولارات على هذا القطاع ولم يتحقق تطور فيه يناسب ربع المبالغ الذي تم إنفاقها".

وأكد الموسوي أن "على البرلمان أن يدرك أخيرا بأن مجالس المحافظات افضل من سواها على إدارة ملف الكهرباء"، لافتا إلى أن "هناك محطات لتوليد الطاقة تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليون دولار تكفي لتغطية حاجة محافظة بكاملها".

وحمّل الموسوي وزارة الكهرباء "المسؤولية عن الفشل في تحقيق تقدم لحل أزمة الكهرباء في البلاد"، موضحا أن "وزارة الكهرباء تعتبر أن ملف الكهرباء اتحادي ولا يمكن أن يناط بالإدارات المحلية".

وتابع الموسوي أن "أي محافظة كان يمكن لها أن تتعاقد بنصف مليار دولار لبناء محطة فيها تسد حاجة المحافظة من الكهرباء وتنتهي المشكلة"، معتبرا أن "إصرار وزارة الكهرباء على إدارة هذا الملف أمر يثير الشكوك".

ولفت الموسوي الى "وجود خلل عندما تنفق جميع تلك الأموال ولم تحل مشكلة الكهرباء"، مطالبا البرلمان بـ"إجراء تحقيق موسع بهذا الموضوع". واقترح خبراء ونواب تسليم ملف الطاقة كاملا إلى الشركات الاستثمارية، شرط أن تكون عالمية متخصصة في هذا المجال، وتمنح لها الامتيازات وحق المنافسة.

في الوقت نفسه يرى خبراء ونواب تسليم ملف الطاقة كاملاً الى الشركات الاستثمارية، شرط أن تكون عالمية متخصصة في هذا المجال، وتمنح لها الامتيازات وحق المنافسة.

ويرى البعض أن الحكومة تهدر الأموال وتضيع الوقت دون توفير الطاقة للبلد فتخصيصات وزارة الكهرباء للعام الحالي هي بحدود (١٧) مليار دولار، ولو قسم هذا المبلغ على النسبة السكانية باستثناء اقليم كردستان والبالغة (٢٧) مليون نسمة، لتبين أن معدل العائلة الواحدة سنوياً من الاموال يصل الى حوالي (٥) ملايين دينار عراقي.

وكان مجلس النواب قد شهد خلال جلسته الثامنة قراءة تقرير خاص بأزمة الكهرباء، حيث أكد التقرير فشل الوزارة في تحقيق إنجازات هامة على صعيد حل أزمة الطاقة، ووصف التقرير الصيف الحالي بأنه سيكون الأسوأ لجهة نقص التيار الكهربائي، وأوصى بفسح المجال أمام المستثمرين للاستثمار في قطاع الكهرباء وبالتعاون مع مجالس المحافظات.

وأكدت وزارة الكهرباء، مطلع العام الحالي، أن الطاقة الإنتاجية الكهربائية ستبلغ نحو ٩٨٠٠ ميغاواط في شهر أيلول، و١٠٠٠٠ ميغاواط في تشرين الأول، و١٠٢٠٠ ميغاواط في تشرين الثاني، و١٠٤٠٠ ميغاواط شهر كانون الأول، و١٠٦٠٠ ميغاواط في كانون الثاني من العام المقبل ٢٠١٣، و١١٤٠٠ ميغاواط في شباط ٢٠١٣، و١٢١٣٠ ميغاواط في آذار ٢٠١٣، و١٢٣٣٠ ميغاواط في نيسان العام المقبل ٢٠١٣.

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

زراعة بغداد والنوافذ الثمانية

لكي تؤسس مشروعاً لإنتاج لحوم الدواجن في ضواحي بغداد عليك أن تأخذ موافقة ثماني دوائر حكومية، وهذه الدوائر هي (البيئة، خطوط أنابيب النفط، التخطيط العمراني، طرق وجسور بغداد، كهرباء الرصافة، الموارد المائية، بلديات بغداد والآثار).

أصدرت مديرية زراعة بغداد تعميما إلى هذه الدوائر بأنه لا مانع لديها في إقامة المشروع بعد أن قُدّم المشروع إلى مديرية زراعة القضاء ورفعته إلى مديرية زراعة بغداد، بعد أن تم إجراء الكشف الموقعي.

لا ندري أين النافذة الواحدة وقد اختفت بين النوافذ المشرعة الثمانية؟ وبإمكان أي واحدة وبسبب الفساد وضعف الأداء أن تضع حداً لإقامة المشروع. وهناك من يقول إنها مجرد موافقات روتينية غير معرقلة وبذلك تصبح حلقة زائدة لا بد منها لتنفيذ قوانين النظام السابق لغرض إكمال مركزية الدولة، والآن نسقط فرض الولاء لهذه القوانين، التي تتزاحم أمام البرلمان أو مجلس الوزراء للتفتيش أيضاً عن نافذة واحدة ولكن النوافذ تزايدت، وضاع دم الاستثماريين بين الكتل والطوائف والقبائل .

ألم يكن بمستطاع مديرية زراعة القضاء أن تحسم الأمر وتوافق فوراً على إقامة المشروع الذي يعد إنجازاً لها؟ فهي أي زراعة القضاء أو زراعة بغداد ما هو عملها إذا لا تعلم جنس الأراضي المسؤولة عنها والتي يمكن استثمارها، فهي إذا لا تعلم تضاريس المساحات الزراعية فكيف تعمل؟ أليس بإمكان زراعة بغداد أن تعلم بالضبط ما هي الأراضي المحرمة وغير المحرمة من قبل الدوائر التي توجد هي ووزاراتها في بغداد. كما أن أراضي بغداد الزراعية هي أصغر من جميع المحافظات كأراض زراعية أو سكنية. هل استحال حصرها؟ ثم ألم يكن في إمكان الدوائر الثمانية وبمناسبة صدور قانون الاستثمار أن تبادر رسم حدود مناطقها المحرمة على الاستثمار الزراعي وغيره وتعميم ذلك على الجهات ذوات بالاستثمار، أم عجز العلم والتكنولوجيا والالكترونية (كوكل) عن ذلك. وتحدث هذه المعلومات عند المستجدات لديهم بالناقص أو الزائد، وحسب طبيعة المنع الذي قررته الجهة ذات العلاقة.

وهناك من يرفع عقيرته ويقول بما أننا تحت سوط الفساد فكيف نأتمن دائرة واحدة على البث النهائي، فهذه هي الطريقة الوحيدة لكي يتخلص المسؤول المسكين من المسؤولية والمساءلة. ولكن أليس بإمكان وزارة الزراعة أن تقوم بحصر الأراضي الزراعية بعد عزلها عن إقطاعيات الدوائر الثمانية وتزود دوائرها، وتعلم دوائرها وفروعها عند الإجراء والموافقة فقط من نافذة الوزارة. وقد يقال أنها مركزية ويرتفع صوت أصحاب الفدرلة. ونقول أيضاً أليس بإمكان المحافظة ومجلسها المنتخب أن تفتح نافذة واحدة، والدوائر المعينة أغلبها لديها مديريات عامة وغير عامة في المحافظات، والاتصال أيسر وأسهل، من دون حسم موضوع النافذة الواحدة ستبقى المراوحة والمخاوف التقليدية والثغرات التي ينفذ منها الفساد ومراكز النفوذ غير الرسمية والقوى الناعمة والخشنة ويضيع الاستثمار في هذه العتمة.

الديوانية تخصص أرضاً لإنشاء مجمعات سكنية

□ الديوانية /المدى

استحصلت هيئة استثمار الديوانية موافقة الحكومة المحلية والوزارات المعنية لتخصيص أراضٍ للاستثمار بقطاع الإسكان في المحافظة. وقال مدير إعلام الهيئة ماجد المحنة: عرضت فرص استثمارية في قطاع الإسكان لغرض إنشاء مجمعات سكنية بطريقة الاستثمار حسب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) وتعديلاته، مشيراً الى تخصيص ارضين إحداهما بمساحة (١٤٤) دونماً في قضاء أبو صالح، والأخرى بمساحة (٣٠) دونماً في قضاء صدر اليوسفية من محافظة الديوانية. وأضاف: أن الهيئة تعمل جاهدةً لتوفير الوحدات السكنية لأهالي المحافظة وتخفيف أزمة السكن التي تعانيها الديوانية، مؤكداً استعداد هيئته لتقديم كل التسهيلات للمستثمرين في سبيل النهوض بواقع المحافظة الاستثماري والخدمي. ويذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية المحدود، علاوة على عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية، وتقدر وزارة الإعمار والإسكان حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لسد أزمة السكن في العراق.

برلماني يحذر من الاعتماد على النفط

□ بغداد /المدى

حذر رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب احمد العلواني من بقاء الاقتصاد العراقي ريعياً معتمداً على النفط، داعياً إلى بناء الموازنات القادمة، على إيرادات مالية متنوعة تأتي من قطاعات اقتصادية مختلفة.

وقال العلواني بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن العالم يشهد توترات سياسية وتهديدات دولية وعقوبات اقتصادية أثرت في أسعار النفط في الأسواق العالمية وجعلت أسعار البترول تتجه نحو الهبوط، لذا لا يمكن بقاء الاقتصاد الوطني معتمداً على الإيراد الأحادي النفطي، مشيراً إلى أهمية التفكير في كيفية تنويع الإيرادات المالية في بناء الموازنات القادمة لكي لا نجعل الاقتصاد العراقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط العالمية، من خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتفعيلها بشكل كامل بحيث تصبح إيراداتها موازية للإيرادات النفطية تبنى على أساسها موازنة السنوات المقبلة. وبين: أن الموازنة العامة تحتاج إلى إعادة النظر بصياغتها من خلال تنمية وتطوير مبالغ الاستثمارية على حساب التشغيلية لكي يتم تحقيق جزء من رغبات المواطن كتوفير الطاقة الكهربائية أو مشاريع البنى التحتية كونها تمس حياة المواطن، أي يجب التركيز بالمشاريع الاستثمارية بدلاً من أن تبقى الموازنة تصرف للرواتب والأجور والمصاريف الأخرى.

يذكر أن مجلس النواب العراقي صوت على الموازنة المالية العامة لعام (٢٠١٢) بمبلغ قدره (١٠٠) مليار دولار أي ما يعادل بـ(١١٧) تريليون دينار عراقي، وبعجز مالي يقدر بـ(١٤) ترليون دينار، موضوعة على أساس سعر برميل النفط بـ(٨٥) دولارا.

خبر صحفي

موعد التوزيع: ٢٦ تموز ٢٠١٢

Asiacell

متجاوزة كافة العقبات

شركة آسياسيل للاتصالات تطرح اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية

تموز ٢٠١٢: أعلنت شركة آسياسيل للاتصالات ادراجها في سوق العراق للاوراق المالية بعد حصولها على موافقة هيئة الاوراق المالية بموجب قرارها الصادر في جلستها الثامنة لعام ٢٠١٢. وتأتي هذه الخطوة تنفيذا لبنود عقد منح رخصة العمل المبرم بين شركة آسياسيل و هيئة الاعلام .

وقال فاروق مصطفى رسول، المدير المفوض انه على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهتها الشركة في تحولها الى شركة مساهمة خاصة واخذ الموافقات لدخول السوق، إلا أن اصرار الشركة للوصول الى هذا الهدف أدى الى الوصول الى هذه المرحلة المهمة مبينا بان إدراج شركة آسياسيل هو الاول من نوعه في سوق العراق للاوراق المالية من بين مشغلي الهاتف النقال.

واضاف المدير المفوض قائلا "إن إدراج الشركات في السوق يوفر لها العديد من المزايا والإيجابيات التي لا تتوفر لها خارج السوق من حيث معرفة الجمهور بها ومتابعة نشاطاتها والاستثمار في اسهمها مما يؤثر ايجابا على فتح المجال للاستثمار في الشركات الوطنية وللنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ."

وصرح فاروق مصطفى رسول " ان العمل مستمر لتكملة الاجراءات الضرورية للبدء بتداول اسهم الشركة وحينها نصبح أول شركة اتصالات يتم التداول بأسهمها في السوق كما و ننتطلع لمساهمة أكبر في توسيع النشاط الاقتصادي في العراق ".

-انتهى-

خبر إعلامي صادر عن شركة آسياسيل. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا:

Asiacell

دائرة العلاقات العامة - آسياسيل

هاتف: 009647701180551

البريد الإلكتروني: awat.ali@asiacell.com

اعادة اعلان مناقصة خارجية / استيرادية "مره اولى "

يعلن معهد التدريب النفطي / البصرة احد تشكيلات وزارة النفط عن اعادة اعلان الطلبية المبينة ادناة لتجهيز معهدنا باجهزة ومعدات بالاعداد والمواصفات والشروط المثبتة بالوثائق الخاصة بها والتي يمكن الحصول عليها من شعبة المشتريات في مقر المعهد الكائن في حي الزهراء قرب شركة نفط الجنوب / موقع المكينة لقاء المبلغ الموشر ازاءها وغير القابل للرد علما ان اخر موعد لتقديم العطاء في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الاحد المصادف ١٢ / ٨ /٢٠١٢ وسيتحمل من ترسو علية المناقصة اجور نشر الاعلان .

مدير المعهد

TENDER NO	TENDER TITLE	TENDER COST (ID)
R- Bas -504.11	GAS ANALYSIS LAB	250.000

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع المعهد:
www.bsroti.oil.gov.iq
او موقع الوزارة : www.oil.gov.iq
للمراسلة: Bas__oti@yahoo.com

RE-ANNOUNCEMENT

BASRA OIL TRAINING INSTITUTE ,,BasOTI,, ONE OF THE MINISTRY OF OIL OF IRAQ INSTITUTIONS, INVITES THE MANUFACTURER TO QUOTE, NOT LATER THAN 12:00 HRS OF 12/8/2012, FOR THE UNDER MENTIONED ITEM.

ALL DOCUMENTS AND CONDITIONS CUOLD BE BOUGHT FOR NON REFUNDABLE CASH FROM PURCHASING SECTON OF Bas OTI IN BASRA, ALZAHRAA, DISTRICT, NEAR SOUTH OIL COMPANY ,, ALMAKEENA LOCATION ,, .

TENDERER WHO WIN WILL BEAR THE COST OF THE ADVERTISMENT .

Bas OTI,S DIRECTOR

TENDER NO	TENDER TITLE	TENDER COST (ID)
R- Bas -504.11	GAS ANALYSIS LAB	250.000

FOR MORE INFORMATION , PLEASE VISIT OUR WEB SITE: www.bsroti.oil.gov.iq
OR , THE MINISTRY WEB SITE: www.oil.gov.iq
OR CONTACT US: Bas__oti@yahoo.com